



بيان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان المصدر الثاني للبيانات في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن حرية الأديان في سوريا

“الأقلية العلوية تحتفظ بمكانة سياسية عالية وكذلك في الجيش والأمن بصورة لا تتناسب مع أعدادها“

أصدر مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية الأمريكية تقريره السنوي عن حرية الأديان في سوريا لعام 2020، وتحديث التقرير عن استمرار العنف الطائفي الذي غذته إجراءات النظام السوري، وعن تدمير البنى التحتية واستهداف الأفراد على أساس طائفي من قبل النظام السوري وأطراف النزاع الأخرى. اعتمد التقرير على مصادر عدة من أبرزها، وهي بالترتيب بحسب مرات الاقتباس الواردة في التقرير: لجنة التحقيق الدولية المستقلة: 12 اقتباس الشبكة السورية لحقوق الإنسان: 7 اقتباس كما اعتمد على مصادر أخرى مثل: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومركز كارنيغي، ومعهد الشرق الأوسط.

جاء في التقرير أن العنف الطائفي لا يزال مستمراً في سوريا، ذلك بسبب التوترات بين الجماعات الدينية، التي تفاقمت نتيجة الإجراءات الحكومية وتدهور الاقتصاد والنزاع المستمر في البلاد. موضحاً أن حكومة النظام السوري واصلت، بدعم من حليفها الروسي والإيراني ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد خصومها، الذين كان غالبيتهم من المسلمين السنة، فضلاً عن تدمير أماكن العبادة والمستشفيات والمنازل والبنى التحتية المدنية الأخرى على نطاق واسع.

قال التقرير إن أزيد من نصف سكان سوريا قبل اندلاع النزاع، هم الآن إما مشردون داخلياً أو لاجئون، وأضاف أن النظام السوري استمر في استخدام القانون رقم 10، الذي يسمح بإعادة تطويع مناطق في جميع أنحاء البلاد وتخصيصها لإعادة الإعمار، وذلك لمكافأة الموالين للحكومة وخلق عقبات أمام اللاجئين والنازحين داخلياً، الذين يرغبون في المطالبة بممتلكاتهم أو العودة إلى منازلهم.

وقال التقرير إن غالبية السكان من المسلمين السنة، لكن على الرغم من ذلك فإن الأقلية العلوية استمرت في الاحتفاظ بمكانة سياسية عالية لا تتناسب مع أعدادها، لا سيما في المناصب القيادية في الجيش والأجهزة الأمنية حيث يشغل أعلى 40 منصب في القوات المسلحة ضباط علويون.

وفقاً للتقرير فإن الحكومة الإيرانية دعمت بشكل مباشر حكومة الأسد بشكل أساسي من خلال الحرس الثوري، وجنّدت مقاتلين عراقيين وأفغان وباكستانيين شبيعة في النزاع.

تحدث التقرير عن أن بعض جماعات المعارضة السورية المسلحة المدعومة من تركيا قد ارتكبت انتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب، بما في ذلك التعذيب والاعتصاب وأخذ الرهائن والنهب، والاستيلاء على الممتلكات الخاصة، لا سيما في المناطق الكردية، فضلاً عن تخریب المواقع الدينية اليزيدية في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وأضاف أن مصير 8143 شخصاً اعتقلهم تنظيم داعش منذ 2014 لا يزال مجهولاً بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، على الرغم من انحسار سيطرة التنظيم.

ختاماً قال التقرير إن الرئيس الأمريكي شدّد على الحاجة إلى حلّ سياسي للنزاع في سوريا بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2254، الذي ينصّ على أن مثل هذا الحل يجب أن يؤسّس حكماً ذا مصداقية وشاملاً وغير طائفي.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل دعم التوثيق والتحليل والحفاظ على الأدلة للانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، بما في ذلك تلك التي ارتكبت ضد الأقليات الدينية، من خلال دعم جهود لجنة التحقيق الدولية (COI) وآلية التحقيق الدولية المستقلة والمحيدة (IIIM)، وكذلك من خلال الدعم المباشر لجهود التوثيق التي تقوم بها المنظمات الحقوقية السورية.

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أنها مستعدة دائماً للمساهمة في التقارير الدولية عن حالة حقوق الإنسان في سوريا، وأنها سوف تبذل أكبر جهد ممكن لتلبية ما يطلب منها من بيانات ومعلومات في هذا الخصوص، وذلك لإيصال ما يجري من انتهاكات وحوادث بموضوعية ومصداقية وصولاً إلى تحقيق هدف حماية المدنيين في سوريا، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات كافة، والبدء في مسار التغيير نحو الديمقراطية.

للاطلاع على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر الأربعاء 12/ أيار/ 2021 كاملاً بالإمكان تحميل التقرير عبر [الرابط](#)¹.

¹ التقرير متاح باللغة الإنكليزية فقط.